



Proposal auditing program to achieve Sustainable Development

برنامج تدقيق مقترح لتحقيق التنمية المستدامة

(*) أ.م.د. خولة حسين حمدان

Abstract

That sustainable development is the best use of resources and wealth manner that does not disturb the destiny of future generations, so research aims to design audit program includes a set of procedures and classified to the dimensions of sustainable development (economic, environmental, social and Institutional) and indicators, to the Ministries of State for ensures policy and strategies control of the State by the parties responsible for control whether internal or external to the achieve needs of current and future generations and development goals.

Key words: Sustainable Development, Auditing Program, dimensions

المستخلص

إنَّ التنمية المستدامة هي الاستغلال الأمثل للموارد والثروات بطريقة لا تخل بمقدرات الأجيال القادمة، لذا يهدف البحث الى وضع برنامج تدقيق يتضمن مجموعة من الاجراءات ومبوبة حسب ابعاد التنمية المستدامة (اقتصادية، بيئية، اجتماعية ومؤسسية) ومؤشراتها وحسب وزارات الدولة يضمن مراقبة السياسات واستراتيجيات الدولة من قبل الجهات المعنية بالرقابة سواء الداخلية او الخارجية لتحقيق حاجات الاجيال الحالية والمستقبلية و تحقيق الاهداف الانمائية.

(*) جامعة بغداد / المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية.

الكلمات المفتاحية : التنمية المستدامة، برنامج تدقيق، ابعاد.

المقدمة :

ان التنمية المستدامة هي التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون المساس بقدرة الاجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم فعلى الجهات الرقابية الخارجية والداخلية ان تراقب عمل الدوائر التابعة للوزارات التنفيذية فضلا عن مراقبتها لسياسات واستراتيجيات الدولة لتحقيق حاجات الاجيال الحالية والمستقبلية بما يضمن تحقيق الاهداف الانمائية، لذا فقد تناول البحث معايير الانتوساي الخاصة بالتنمية المستدامة هذا في الجانب النظري اما في الجانب العملي فقد تم اقتراح برنامج تدقيق يتضمن ابعاد ومؤشرات التنمية المستدامة لوزارات الدولة الذي يضمن تحديد اوجه القصور التي تحول دون المحافظة على قدرة الاجيال الحالية وعدم تلبية حاجات الاجيال المستقبلية ،وانتهى البحث بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات

المحور الاول (منهجية البحث)

تعد عملية اعداد المنهجية الخطوة الاولى لاعداد البحث العلمي لذلك سيعرض في هذا المحور منهجية البحث المتمثلة بالمشكلة والاهمية والهدف والفرضية واسلوب البحث ومصادر جمع البيانات .

١-١ مشكلة البحث تتمثل مشكلة البحث بالسؤال الاتي :

هل يوجد برنامج لتدقيق ابعاد التنمية المستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية) لدى الجهات المعنية بالرقابة والتدقيق يتم بموجبه متابعة تنفيذ الاستراتيجيات والاهداف الانمائية بما يحقق الحفاظ على حاجات الاجيال الحالية والمستقبلية .

٢-١ اهمية البحث يستمد البحث اهميته من اهمية المحافظة على قدرة الاجيال

الحالية لتلبية متطلبات الاجيال القادمة اذ ان وضع برنامج تدقيق يضم ابعاد التنمية المستدامة يشمل الرقابة على اجراءات وزارات الدولة للحفاظ على حاجات الاجيال الحالية والمستقبلية.

٣-١ هدف البحث يهدف البحث الى اقتراح برنامج لتدقيق ابعاد التنمية

المستدامة بما يضمن تحديد تلبية احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها.

١-٤ فرضية البحث يستند البحث على فرضية مفادها ان اعداد برنامج تدقيق على وفق ابعاد التنمية المستدامة (الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي، المؤسسي) و على مستوى القطاعات الاقتصادية يؤدي الى المحافظة على حاجات الاجيال الحالية والمستقبلية .

١-٥ اسلوب البحث اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي من خلال المصادر والمراجع والمعايير الدولية لتحقيق اهداف البحث.

١-٦ مصادر جمع البيانات

إعتمد البحث على الكتب العربية والأجنبية، والبحوث العلمية والشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت).

المحور الثاني

(التنمية المستدامة والرقابة عليها)

١-٢-١ التنمية المستدامة

١-٢-١-١ تعريف التنمية المستدامة تعرف بانها الموائمة بين التوازنات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية واحتياجات الجيل الحالي وجيل المستقبل (٦٩٠ : Simma&Hossain, 2004). وتعرف بانها الزيادة في صافي المنافع البشرية على الامد الطويل التي تكمن في زيادة دخل الفرد والحد من البطالة وتخفيض نسبة الفقر والعيش حياة صحية جيدة (20 : Asefa, 2005) وعرفها (Afgan) بانها معاملة المستقبل على الامد الطويل بطريقة مماثلة لمعاملة الحاضر (Afgan, 2005: 331) .

١-٢-٢ ابعاد التنمية المستدامة

اولا- البعد الاقتصادي:

ان التنمية المستدامة من وجهة النظر الاقتصادية تعني تحسين مستوى الرفاهية للإنسان، في ضوء نصيبه من السلع الغذائية، وخدمات السكن والنقل والتعليم والصحة، ويجب ان يكون النظام الاقتصادي مستدام قادرا على الانتاج السلع والخدمات على اساس مستمر ضمن مستويات انتاج يمكن التحكم فيها، (Harris, 2000, 5_7).

ثانيا - البعد البيئي :

يتعلق البعد البيئي بالمحافظة على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية وعلى النظم الايكولوجية، ولصعوبة ادارة العلاقات بين الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فان هذا البعد يتعرض لتحديات ، تتطلب من صانعي القرار اعداد السياسات والاجراءات الكفيلة بتحقيق التوازن البيئي، فالنمو الاقتصادي يمكن تحقيقه بوساطة القوه الابداعية البشرية التي تمكن من تغيير الطبيعة لتفي بالاحتياجات الاساسية والمتطلبات الراحة المادية المطلوبة للحياة اليومية، ولكن عملية النمو تتبعها في الكثير من الاحيان استنفاد للبيئة الطبيعية كتلوث الهواء وتغيير المناخ وفقدان التنوع الحيوي، (الهيتمي، وآخرون، ٢٠١٠: ٨١) .

ثالثا - البعد الاجتماعي :

يتناول هذا البعد تحقيق العدالة الاجتماعية في التوزيع وتوافر الخدمات الاجتماعية بما في ذلك الصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين والمساءلة والمشاركة في صنع القرار (Harris, 2000: 6).

رابعا - البعد المؤسسي :

تمثل الادارات والمؤسسات العامة الذراع التنفيذية للدولة التي من خلالها ترسم وتطبق سياساتها التنموية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية . (اعلان ريو+٢٠ , ٢٠١٢ : ١٧).

٢-٢ المعايير الصادره من مجموعة العمل المعنية بالرقابة البيئية التابعة للانتوساي

٢-٢-١ - معيار (رقم ٥١٣٠) التنمية المستدامة دور الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية

تضمنت الوثيقة على اربعة اجزاء اذ تضمن الجزء الاول خلفية عن مصادر التنمية المستدامة والتنمية المستدامة والحكومات اذ اكد هذا الجزء على دور الحكومات في وضع السياسات والبرامج وتأثير التنمية المستدامة على الاجهزة العليا للرقابة لتحديد الى اي مدى قامت الحكومة او الهيئة بتطبيق مبادئ وممارسات التنمية المستدامة اما الجزء الثاني كان بعنوان التنمية المستدامة على المستوى الوطني والاقليمي وتضمن استراتيجيات واهداف ومؤشرات التنمية المستدامة كما تضمن الحفاظ على الموارد الطبيعية وانظمة الادارة البيئية والمساءلة واعداد التقارير للتنمية المستدامة وعرض تجارب بعض الدول في ذلك اما الجزء الثالث فكان بعنوان التنمية المستدامة على مستوى البرامج اذ تضمن البرامج والتنمية

المستدامة وفرص اجراء الرقابة على مستوى البرامج واختيار موضوعات للرقابة وتحديد النطاق وتصميم الاعمال الرقابية على التنمية المستدامة وعرض **الجزء الرابع** الخطوات التي قد تحتاج الاجهزة العليا للرقابة الى اتخاذها من اجل تطوير قدرتها على تنفيذ الاعمال الرقابية في مجال التنمية المستدامة والتي تشمل تحديد الصلاحيات ووضع الاستراتيجية وبناء القدرة والخبرة ضمن الجهاز الاعلى للرقابة وتنفيذ الاعمال الرقابية والتعلم من الخبرة الخاصة بالجهاز الاعلى للرقابة ومن الاخرين والخطوة الاخيرة هي وحدات التأثير كما تضمنت الوثيقة ملحق بمقتطفات من قانون المراقب العام (كندا) وندرج فيم يلي مجموعة من الاسئلة التي تساعد الجهاز الاعلى للرقابة المالية على فهم الفوائد المتوقعة من كل سياسة وبرنامج واين يمكن ان توجد جوانب الضعف والاسئلة التي تضمنتها الوثيقة (الانتوساي، ٢٠٠٤ : ٣٥، ٤٨، ٤٩)

- ما اهداف الرقابة على التنمية المستدامة ؟
- ما اهم مجالات التنمية المستدامة التي ينبغي ان تخضع لعملية الرقابة ؟
- ما القضايا المتعلقة باعمال الرقابة ؟
- ما النهج الذي يجب ان تتبعه عملية الرقابة بخصوص كل قضية من هذه القضايا ؟
- هل هناك حاجة الى التغيير التنظيمي ضمن الجهاز الاعلى للرقابة ؟
- هل يوجد للجهاز الاعلى للرقابة خبرة ملائمة ام انه يحتاج الى التفكير في طلب استعانة بخبرات خارجية او تطوير الخبرة الداخلية ؟
- ما العلاقات التي يتعين بناءها مع المراقبين الاخرين ؟
- هل هناك شخص مسؤول ؟
- هل يوجد تخطيط ملائم يتضمن جداول زمنية ومقاييس اداء واهداف و نتائج متوقعة ؟
- هل يوجد لدى الهيئة خبرة كافية جاهزة لتنفيذ المهام الموكلة اليها ؟
- ما مدى حسن عمل الهيئات المختلفة مع بعضهم البعض ؟
- هل تحدد المسؤوليات بشكل واضح ؟ وهل يتم اعداد تقرير بأسلوب واضح وملائم وفي الوقت المناسب ؟ وهل يتضمن نتائج ؟
- هل يوجد قياس ملائم للنتائج مقابل الاهداف والغايات ؟
- هل استخدمت المعلومات ذات العلاقة من اجل اتخاذ قرارات سليمة ؟
- هل يوجد للهيئة ترتيبات ملائمة لتقويم فاعلية الاجراءات واذا كان الامر كذلك فما هي النتائج ؟

- هل هنالك علاقات تربط بين الاهداف الاستراتيجية وسياسات وبرامج معينة ؟
- هل يوجد توضيح بشأن ما السياسات التي يتوقع ان تحقق اهدافا استراتيجية ومن هو المسؤول عن تنفيذها ؟ هل تحقق البرامج اهدافها ؟
- هل تطبق الحكومة قوانينها وهل تقوم بواجباتها بموجب الاتفاقيات الدولية التي قامت بتوقيعها ؟

٢-٢-٢ - معيار اساسي ٣١٠٠ بعنوان ارشادات رقابة الاداء مبادئ

رئيسية رقابة اداء مستدامة وملحقه

تضمن المعيار ارشادات رقابة الاداء المبادئ الرئيسية من لتعريفات واهداف رقابة الاداء واختيار مواضيع بها وتنفيذ رقابة الاداء (التخطيط، تنفيذ مهمة رقابة الاداء اعداد التقارير، المتابعة) و ثم نظام مراقبة الجودة (الانتوساي تم في ملحق للمعيار الدولي للجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية ٣١٠٠ تأسيس رقابة اداء مستدامة : ارشادات عليا عرض لمبادئ رقابة الاداء الرئيسية وتصف الفوائد الخارجية والداخلية لها وتشير الى التحديات الاساسية عند تقديم رقابة الاداء كما يسلط الضوء على الجوانب الرئيسية التي يجب اخذها بعين الاعتبار عند تقديم رقابة الاداء فضلا عن تقديم عرض للمبادئ الاساسية لعمليات رقابة الاداء مستدامة، كما تضمنت الوثيقة ملحق بمقتطفات من قانون المراقب العام (كندا) (الانتوساي معيار ٥١٠٠، ٢٠٠٤: ١٥، ١٨) .

المحور الثالث

(برنامج تدقيق المقترح للتنمية المستدامة)

ان إجراءات الرقابة المالية التي يقوم بها المدقق تكون على كل وزارات الدولة على الوحدات الاقتصادية التابعة للوزارات، تم اعداد البرنامج بعد اطلاع الباحثة على تجارب الدول والمصادر ذات العلاقة وان هذه الاجراءات تمثل الحد الأدنى الذي يقوم به المدقق وحسب المؤشرات:

٣- ١ المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئة

٣-١-١ وزارة المالية ووزارة التخطيط

- ١- مقارنة مؤشر السكان دون خط الفقر مع الدولي الذي يساوي صفر.
- ٢- التأكد من مؤشر جيني اقل من الواحد .

- ٣- مقارنة متوسط الانفاق الشهري للأسرة والفرد على السلع والخدمات وعلى الطعام والشراب مع متوسط دخل الأسرة الشهري.
- ٤- الحصول على عدد المعيلين في الأسرة ومقارنتها مع مستوى التعليم و التوظيف والدخل.
- ٥- مقارنة نسب الفقر وتدهور الأوضاع الاجتماعية والسياسية بالتدهور البيئي واستنفاد الموارد الطبيعية والنمو السكاني .
- ٦- مقارنة تقلبات أسعار الأغذية مع مستويات الفقر.
- ٧- التأكد من تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن ١.٢٥ دولار الى نصف معدلاتها لعام ١٩٩٠ بما يحقق الاهداف الانمائية.
- ٨- مقارنة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي مع نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدل النمو السنوي للسكان.
- ٩- التأكد من ان الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي قد ادت الى زيادة في نسبة التوظيف .
- ١٠- التأكد من قيام الدولة بوضع خطط استراتيجية تؤدي الى زيادة مساهمات جميع القطاعات في إيرادات الدولة وليس الاعتماد على الإيرادات النفطية.
- ١١- مقارنة مساهمة القطاعات (الزراعي، الصناعي، السياحة، النفط) في الناتج المحلي الاجمالي السنوات الحالية ومع سنوات سابقة ومع متوسط الدول المتقدمة والدول العربية .
- ١٢- التأكد من تحقيق المساواة بين المرأة و الرجل وفق الاتي :
 - أ- مقارنة نسبة الجنس الذكور في المجتمع الى كل مئة انثى مع النسبة المعيارية التي تتراوح المؤشر بين ١٠٠ و ١٠٥ في دول العالم .
 - ب- التوظيف :
 - اولا- مقارنة نسبة التوظيف الاناث مع نسبة التوظيف الذكور ومقارنة معدل النشاط الاقتصادي للإناث مع المعدل للإناث في القطاع العام والخاص.
 - ثانيا- مقارنة نسبة البطالة للإناث مع نسبة البطالة للذكور.
 - ثالثا- مقارنة معدل التوظيف للإناث مع عدد السكان مع معدل التوظيف الذكور مع عدد السكان في الريف والحضر
 - رابعا- التأكد من زيادة مساهمة المواطنين بشكل عام والاناث بشكل خاص في سوق العمل.

خامسا - مقارنة نسبة التوظيف للإناث والذكور مع متوسط نسبتها للدول المتقدمة والدول العربية .

ج - التعليم

اولا- نسبة الامية للذكور مع نسبتها للإناث وفي الريف والحضر.

ثانيا- نسبة الذكور في المراحل التعلم الدراسية (الابتدائي، المتوسطة، الاعدادي، الجامعي، الدراسات العليا) مع نسبتها للإناث وفي الريف والحضر.

١٣- مقارنة نمو في الناتج المحلي الاجمالي مع الايرادات النفطية ومع اسعار النفط في السوق العالمية .

١٤- مقارنة نسبة الاستثمار الى الناتج المحلي الاجمالي مع الدول المتقدمة والمتوسط العالمي .

١٥- مقارنة الاستثمارات في البنية التحتية والقطاعات الاخرى والاجراءات المتخذة من قبل الدولة في تشجيع الاستثمارات المحلية والاجنبية ومدى مساهمة تلك الاستثمارات في خلق فرص عمل وتحسين الانتاجية .

١٦- مقارنة الصادرات وحجم الطاقات الانتاجية واثار ذلك على ميزان المدفوعات.

١٧- مقارنة نسبة المساعدات الانمائية للدول الاعضاء في لجنة المساعدات التنموية .

١٨- التأكد من مدى مساهمة المساعدات في تخفيض الفقر والجوع والصحة وزيادة التعليم الابتدائي للجميع.

١٩- دراسة سياسات الدولة في السيطرة على التضخم .

٢٠- مقارنة معدل التضخم مع معدل النمو الاقتصادي وتكاليف المعيشة والقطاعات.

٢١- دراسة اجراءات الدولة في تفعيل دور القطاع الخاص في النمو الاقتصادي.

٢٢- التأكد من ان القوانين الخاصة بالاستثمار المحلي والاجنبي تتضمن حوافز تشجيعية وتضمن مصلحة البلد.

٢٢- مقارنة نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي مع نسبة القطاع العام .

- ٢٣- التأكد من سياسات الاقتصاد الكلي تتضمن قرارات بشأن الاستثمار في المهارات لتكثيف فرص العمل في عدة قطاعات.
- ٢٤- مقارنة نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي في مجال قطاع السياحة مع نسبة النمو في القطاع ومع المساهمة في النمو الاقتصادي وتوفير فرص عمل.
- ٢٦- التأكد من تعويض الخسارة في الإيرادات النفطية من الاحتياطات مع الحفاظ على مقدار مناسب من الاحتياطات .
- ٢٧- مقارنة معدل النمو السكاني مع الأخذ بنظر الاعتبار العمالة الوافدة ومقارنة النمو مع كمية انتاج النفط والغاز
- ٢٨- مقارنة معدل النمو مع مستوى التعليم وتعليم المرأة ومساهمتها في النشاط الاقتصادي ومقارنة تلك النسبة مع معدل النمو في الدول المتقدمة وفي الدول النامية .
- ٢٩- مقارنة معدل النمو السكاني بالسكان الاصليين .
- ٣٠- مقارنة معدل النمو السكاني مع معدل الخصوبة ومع الوافدين والمهاجرين.
- ٣١- دراسة سياسة الدولة في تنظيم الهجرة الداخلية ومعرفة اسبابها .
- ٣٢- دراسة سياسة الدولة في الحفاظ على التركيبة السكانية من حيث الجنس والعمر.
- ٣٣- دراسة سياسة الدولة في المحافظة على معدل النمو للمواطنين .
- ٣٤- مقارنة النمو السكاني حسب المحافظة مقارنة بالوافدين الى المحافظة لمعرفة عدد المهاجرين ونسبتهم الى العدد الاصلي من سكان المحافظة .
- ٣٥- التأكد توفير السلع و الخدمات الى كافة المحافظات وبشكل عادل ومناسب مع سكان كل محافظة .
- ٣٦- مقارنة عدد العاملين من المواطنين وحسب المهن مع العاملين الوافدين من بلدان اخرى .
- ٣٧- احتساب المؤشرات الاتية :
- أ- العاملون من المواطنين نسبة الى القوى العاملة بحسب القطاع والمهنة.
- ب- الوافدون العاملون من بلدان اخرى بحسب القطاع والمهنة .
- ج- نسبة السكان الوطنيين الى اجمالي عدد السكان للحفاظ على الهوية الوطنية.
- ٣٨- مقارنة معدل الخصوبة مع الدول المتقدمة والعربية .

- ٣٩- مقارنة معدل الخصوبة مع السياسة المتبعة في تحديد النسل ومساهمة الاعلام بالصحة الانجابية وبرامج الرعاية الصحية والمبالغ المصروفة على حملات التوعية.
- ٤٠- مقارنة زيادة عدد السكان في المدن بالمساحة المنطقة التي يشغلونها.
- ٤١- مقارنة معدل الاعالة مع متوسط الدول المتقدمة و الدول العربية والدول النامية .
- ٤٢- دراسة سياسة الدولة في الحفاظ على التركيبة السكانية من حيث النوع والعمر مع الاخذ بعين الاعتبار الوافدين والمهاجرين
- ٤٣- سياسات سكانية تأخذ بنظر الاعتبار العلاقة بين الزيادة السكانية والنمو الاقتصادي.
- ٤٤- التأكد من الانضمام الى الاتفاقيات الدولية المعنية بالتنمية المستدامة والمصادقة عليها وتنفيذها وانعكاس ذلك على مؤشرات واهداف التنمية المستدامة.
- ٤٥- التأكد من تنفيذ سياسات ضريبية ومالية ونقدية وسياسة لأسعار الصرف.
- ٤٦- التأكد من ان الاعانات الممنوحة للدولة قد استخدمت لتحقيق الاهداف المرجوة منها وانه يوجد جهة مخولة بالرقابة على عملية الصرف للتأكد من عدم وجود هدر او ضياع في تلك الاموال والتأكد من وجود عقوبات للمتسببين في ضياع تلك الاموال .
- ٤٦- التأكد من ان المبالغ التي تم اقتراضها من صندوق النقد الدولي قد ساهمت في الحفاظ على حاجات الاجيال الحالية والمستقبلية .
- ٤٧- التأكد من التخصيص للمشاريع الاستثمارية والتشغيلية في الموازنة العامة للدولة قد ساهم في تنفيذ المشاريع البنى التحتية وبالنوعية الجيدة على مستوى جميع الوحدات الاقتصادية في قطاعات الدولة .
- ٤٨- الحصول على المعلومات الخاصة عن الامراض والوقاية منها من خلال مقارنة الامراض والوفيات قبل وبعد استخدام النت .
- ٤٩- تطور العلم والمعرفة من خلال مقارنة استخدام المصادر العلمية المتاحة على النت .
- ٥٠- استخدام النت والمحمول في ارسال الكتب الرسمية لضمان السرعة في الايصال .
- ٥١- تبادل المعلومات بين دول العالم .
- ٥٢- مقارنة الاشتراك في المؤتمرات الدولية والعربية والمحلية مع السنوات السابقة ومع متوسط المشاركات للدول المتقدمة والعربية .

- ٥٣- الاطلاع على تجارب الدول في الامور الاقتصادية والسياسية والادارية والعلمية والعملية .
- ٥٤- التأكد من ان النت قد سهل على : التقديم للتعيين، التقديم للدراسات، الحجز و الشراء والمعاملات الاخرى للمواطنين .
- ٥٥- التأكد من مساهمة المساعدات والمعونات في تطوير الخدمات والصناعة والزراعة.
- ٥٦- التأكد من اعداد وتمويل الموازنة العامة للدولة تراعي المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية وبما يضمن الحفاظ على حاجات الاجيال الحالية والمستقبلية.
- ٥٧- التأكد من نسب تشغيل العمالة الوطنية في جميع القطاعات سواء في القطاع العام او القطاع الخاص ومقارنة ذلك مع العمالة الاجنبية.
- ٥٨- احتساب مؤشر معدل النشاط للإناث والذكور والاجمالي ومقارنته مع المتوسط الدول العربية والدول المتقدمة في جميع القطاعات سواء في القطاع العام او القطاع الخاص .
- ٥٩- التأكد من مساهمة التعيين في جميع القطاعات سواء في القطاع العام او القطاع الخاص في تخفيف مؤشر الفقر ومؤشر عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر .
- ٦٠- مقارنة مؤشر جيني لتفاوت الدخل مع متوسط الدول المتقدمة والدول العربية.
- ٦١- احتساب مؤشر صادرات السلع الصناعة والزراعة المحلية / واردات السلع الصناعية والزراعية ومقارنتها مع السنوات السابقة ومع متوسط الدول العالمية والعربية للوقف على اسباب الفروقات.
- 62- احتساب نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي والتأكد من انها لا تزيد عن 5%.
- ٦٣- مقارنة نسبة انبعاث ثاني أكسيد الكربون للفرد مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي مع بالانخفاض المحقق في الاتحاد الأوروبي.

٣-١-٢ النقل والاتصالات

- ١- مقارنة عدد خطوط الهاتف الثابت لكل الف نسمة من السكان مع المستهدف ومع المتوسط العالمي والدول النامية والعربية .
- ٢- مقارنة عدد السكان والسكان الوافدين الى الحضر مع استخدام الهاتف الثابت.
- ٣- مقارنة استخدام الهاتف النقال مع مستخدمي الهاتف الثابت .

- ٤- التأكد من ان مبالغ الاشتراك في خدمة النت تتناسب مع الفوائد المتحققة .
- ٥- التأكد من ان جميع المبالغ المصروفة على عقود النقل والاتصالات قد حققت الاهداف وفي الوقت المحدد وان لا يتم الصرف الا بعد الانجاز وتوجد متابعة على تنفيذها وتضمن شروط جزائية في حالة عدم التنفيذ بالوقت والجودة.
- ٦- التأكد من شراء حافلات والمركبات و القطارات والطائرات حديثة ومستوفية لشروط والمحددات البيئية ومن شركات ذات سمعة جيدة وبأسعار مناسبة و وان يتضمن العقد الشروط الجزائية لصالح البلد، وفترة ضمان، وان لا يتم الدفع الا بعد انتهاء التجهيز، والتأكد من ان اعدادها يضمن انسيابية السير والنقل الداخلي والخارجي .
- ٧- التأكد من ايجار طائرات وقطارات حديثة ومستوفية لشروط والمحددات الصحية والبيئية ومن شركات ذات سمعة جيدة وبشروط ايجار ميسرة .
- ٨- انشاء سكك الحديد الحديثة وتناسب مع انسيابية الطرق وتوفير الوقود بثمن بخس .
- ٩- التأكد من الاستغلال الامثل للموانئ.
- ١٠- التأكد من انشاء مطارات في مختلف محافظات البلد وحسب دراسات جدوى معدة على اسس علمية وعملية وتزويدها بطائرات تتناسب بأعداد الرحلات مع تحقيق الكلفة والمنفعة من تلك المطارات .
- ١١- التأكد من عوائد كافة وسائل النقل (العام والخاص) قد ساهمت في الايرادات على مستوى البلد .
- ١٢- التأكد من ان اسعار خدمة الهواتف تتناسب مع متوسط دخل الاسرة الشهري ومع توافر الخدمة.
- ١٣- التأكد من ان استخدام الهواتف (المحمول) والانترنت قد ساهم في وعي وثقافة الجمهور.
- ١٤- مقارنة اعداد المشتركين بخطوط الهاتف النقال وبخدمة النت مع الاعداد المستهدفة ومع المتوسط العالمي والعربي .
- ١٥- التأكد من اقامة الجسور التي من شأنها الحفاظ على انسيابية السيارات وتخفيف الازدحامات .
- ١٦- التأكد من تبليط الشوارع بما يضمن تحملها لأعداد واوزان المركبات .
- ١٧- التأكد من تبليط المناطق الريفية .
- ١٨- التأكد من وضع العلامات الارشادية على الطرق الداخلية والخارجية .

- ١٩- التأكد من تطوير الملاكات والتأكد من ان المبالغ المصروفة على الدورات التدريبية قد حققت الاهداف المرجوة.
- ٢٠- التأكد من ان جميع العقود المبرمة قد ساهمت في تحقيق التنمية المستدامة.

٣-١-٣ الزراعة والموارد المائية

- ١- التأكد من الحفاظ وزيادة مخزون المياه الجوفية من خلال :
- أ- الادارة المتكاملة للموارد المائية.
- ب- سن القوانين لحماية هذه المياه .
- ج - اقامة العديد من الابار للتغذية .
- ٢- مقارنة نسبة استهلاك المياه ، واستهلاك الطاقة، وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون مع نسب النمو الاقتصادي.
- ٣- مقارنة نصيب الفرد من الماء الصافي المستهلك مع المعدل العالمي ومع متوسط للدول العربية .
- ٤- مقارنة الاستهلاك الفردي من المياه مع المعيار .
- ٥- التأكد من استخدام مياه الصرف الصحي المعالج.
- ٦- التأكد من استخدام التقنيات لمعالجة مياه الصرف الصحي لتكون صالحة للاستخدام الزراعي.
- ٧- التأكد من الكفاءة في استخدام المياه وعدم الهدر و بما يحافظ على ندرة المياه .
- ٨- دراسة علاقة استهلاك الموارد المائية وارتفاع معدلات التبخر والهدر .
- ٩- دراسة اثر الامطار والفيضانات على البنية الاساسية المدارس والمراكز الصحية .
- ١٠- دراسة نسب تقادم الشبكات توزيع المياه ورداءة حالتها وما تسببه من هدر في المياه وانتشار الامراض.
- ١١- مقارنة الموارد المتجددة من المياه مع الطلب على المياه بما يضمن تحقيق التوازن بين العرض والطلب ويضمن حصول الفرد على نصيبه من المياه العذبة مقارنة مع المعايير الدولية.
- ١٢- التأكد من وضع حوافز تشجع المزارعين على اعتماد المحاصيل التي تستهلك كمية قليلة من المياه واستخدام تقنيات الري .
- ١٣- التأكد من مدى مساهمة المياه والفحم والموارد المتجددة في توليد الطاقة وماتساهم به كل مورد في توليد الطاقة.

- ١٤- مقارنة واردات المياه مع المياه المستخدمة للحفاظ على خزين المياه .
- ١٥- مقارنة النمو السكاني مع الانتاج الغذائي .
- ١٦- مقارنة الانتاجية الزراعية مع نصيب العامل .
- ١٧- مقارنة الزراعة المطرية والاراضي الزراعية غير المستخدمة وانخفاض مياه الامطار واثر ذلك على الفقراء.
- ١٨- التأكد من تحقيق الاكتفاء الذاتي في انتاج المواد الغذائية التي يستهلكها الاغنياء والفقراء .
- ١٩- التأكد من الموازنة بين الاعانات الغذائية وما ينتجه المزارعين .
- ٢٠- مقارنة الايرادات الزراعية واسعارها وعلاقتها بالنزوح الى المدن .
- ٢١- مقارنة نسب التصحر مع الزراعة واستخدام الممارسات المستدامة في الزراعة.
- ٢٢- مقارنة نسبة مجموع الأراضي المزروعة من مجموع الأراضي الزراعية مع مجموع الأراضي المروية ونسبتها من مجموع الأراضي المزروعة (المساحة المعتمدة على مياه الأمطار المتوسطة النسبة من مجموع الأراضي المزروعة) المساحة المجهزة بمعدات الري النسبة من مجموع المساحة الممكنة للري.
- ٢٣- مقارنة الاراضي الصالحة للزراعة مع الاراضي المزروعة و انتاجية المزارع مع بعض الدول العربية والاجنبية .
- ٢٤- التأكد من ان القروض الممنوحة للمزارعين قد استخدمت للغرض الذي منحت من اجله وذلك من خلال:
 - أ- مقارنة انتاجية المزارع قبل وبعد منح القرض .
 - ب- مساحة الاراضي المزروعة قبل وبعد من القرض.
 - ج- الواردات والصادرات الغذائية قبل وبعد منح القرض.
 - د- الاكتفاء الذاتي للمواد الغذائية دون الاعتماد على الاستيرادها .
 - هـ- التأكد من سياسة وشروط منح القروض الزراعية من انها تضمن تحقيق عوائد للبلد.
 - و- مقارنة نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي.
- ٢٥- التأكد من وجود خطط لاستخدام الاسمدة الكيماوية تتضمن كمية استعمال أسمدة النيتروجين والفوسفور والبوتاسيوم لكل كغم الهكتار الواحد.

- ٢٦- التأكد من وجود سياسات واجراءات لتنظيم صيد الحيوانات البرية والبحرية .
- ٢٦- مقارنة النمو السكاني والانتاجية من المحاصيل الزراعية والتصحّر وتغير المناخ للحفاظ على مكانة القطاع الزراعي .
- ٢٧- مقارنة معادلة النمو السكاني مع الانتاج الغذائي .
- ٢٨- دراسة تأثير الاعانات الغذائية على القطاع الزراعي.
- ٢٩- دراسة تأثير الاعانات الغذائية على الفقر في المناطق الريفية.
- ٣٠- التأكد من مساهمة المياه الجوفية في الزراعة.
- ٣١- مقارنة نصيب الفرد من الماء الصافي مع متوسط العالمي والعربي .
- ٣٢- التأكد من توفير الصرف الصحي للمواطنين .
- ٣٣- التأكد من الاستفادة من مخلفات الحيوانات في الازمدة ،وفي توليد الطاقة.
- ٣٤- مقارنة نسبة الاراضي المزروعة الى المساحة الصالحة للزراعة مع متوسط الدول العربية والعالمية ومع اعداد المزارعين .
- ٣٥- التأكد من استخدام التكنولوجيا الحديثة في الزراعة ومقارنة المبالغ المنفقة على التكنولوجيا الزراعية مع كمية الانتاج .
- ٣٦- التأكد من اتخاذ الاجراءات الكفيلة بالمحافظة على صحة الحيوانات من (تغذية، وطبابة، ومكان مناسب الخ).
- ٣٧- التأكد من عدم تعرض الاسماك الى الهلاك بسبب تلوث المياه .
- ٣٨- احتساب نسبة هلاك الاسماك والحيوانات ونسبة الانتاج مع السنوات السابقة ومع بعض الدول .
- ٣٩- التأكد من تركيز BOD ملغم /لتر في الماء لا تتجاوز المحدد العالمي البالغ ٥ ملغم / لتر.

٤٠-تحسين مؤشر مبل كروفنت (Maple Croft Global Risk Analytics) للأمن المائي إلى مستوى أفضل مقارنة بمتوسط الدول العربية والمتقدمه .

٤-١-٣ السياحة والآثار

- ١- التأكد من مساهمة السياحة في المحافظة على التنوع البيولوجي .

١- وطبقاً للمؤشر الذي يفرضي إلى ان أي بلد يقل فيه متوسط نصيب الفرد فيه من المياه سنوياً عن ١٠٠٠ - ٢٠٠٠ متر مكعب يعتبر بلداً يعاني من ندرة مائية.

- ٢- دراسة سياسة المدن في عدم الاضرار بالبيئة بما يضمن الى تحولها الى مناطق خضراء وتأخذ بعين الاعتبار المبادرات الخضراء في ادارة المياه والطاقة والنقل والنفط .
- ٣- التأكد من الاستثمار القطاع العام والخاص في قطاع السياحة بما يؤمن خلق سياحة تنافسية .
- ٤- مقارنة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الاجمالي مع مساهمة القطاعات الاخرى .
- ٥- مقارنة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الاجمالي مع الدول الاخرى التي تتمتع بسياحة تنافسية .
- ٦- مقارنة عوائد السياحة مع الفترات السابقة للوقوف على اسباب ارتفاعها او انخفاضها واجراءات الدولة بخصوص ذلك.
- ٧- التأكد من توفير جميع الخدمات السياحية والفندقية بالنوعية والسعر المناسب .
- ٨- التأكد من اتخاذ الاجراءات اللازمة للحفاظ على الاثار.

٣-١-٥- النفط والكهرباء والطاقة

- ١- مقارنة الزيادة في استهلاك الفرد للطاقة مع معدل الزيادة في عدد السكان ومع معدل الزيادة في اجمالي استهلاك الطاقة ومع اعتماد الصناعات في استهلاك الطاقة ومساهمة الصناعات التحويلية في الاقتصاد المحلي ومع مستوى المعيشة .
- ٢- مقارنة كفاءة استخدام الطاقة مع نمو الناتج المحلي الاجمالي ومع استهلاك الفرد للطاقة .
- ٣- التأكد من احتياطات النفط والغاز الطبيعي ومدى استخدامها في توليد الطاقة الكهربائية.
- ٤- نسبة استخدام كل من النفط والغاز في توليد الطاقة الكهربائية.
- ٥- التأكد من استخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في توليد الكهرباء وما يؤدي الى استحداث وظائف في مجال التصنيع والمقولة والتشغيل والصيانة.
- ٦- مقارنة المبالغ لتمويل الطاقة المتجددة مع الطاقة المنتجة والموزعة
- ٧- التأكد من عدم تجاوز الانبعاثات للصناعات الاستخراجية النسب المسموح بها والمحددة بموجب القوانين المحلية والمعايير الدولية

- ٨- التأكد من عدم تصريف مخلفات الصناعة الاستخراجية الى الانهار قبل معالجتها والالتزام بالنسب المسموح بها
- ٩- التأكد من شاحنات النقل النفط مستوفية للشروط البيئية والصحية وان يتم صيانتها بصورة دورية
- ١٠- التأكد من عدم تقادم الانابيب الناقلة للنفط وان يتم صيانتها بصورة مستمرة ولا تتسبب بتلوث بيئي يؤثر على صحة الكائنات الحية .
- ١١- التأكد من توفير الاغذية المناسبة والالبسة للعاملين بما يؤمن المحافظة على صحتهم .
- ١٢- دراسة عقود النفط للتحقق من انها تضمن الكلفة والمنفعة ومن انها تحافظ على ثروات البلد .
- ١٣- مقارنة الصادرات النفطية مع السنوات السابقة ومع كميات الانتاج .
- ١٤- التأكد من الاحتفاظ باحتياطات من واردات النفطية ومن خزين للنفط لمواجهة الازمات المالية التي قد يمر بها البلد .
- ١٥- مقارنة مبالغ وكميات الغاز المستورد ومع ما يمكن انتاجه في حالة عدم التخلص من الغاز عن طريق الحرق .
- ١٦- دراسة معدل التخلص من النفايات الخطرة الناتجة من صناعة النفط والمعادن والمواد الكيماوية.
- ١٧- مقارنة الانبعاثات من احتراق الوقود من ثاني اوكسيد الكربون من قطاع الكهرباء والنقل والصناعة وغيرها من القطاعات مقارنة بعدد سكان المنطقة ومساحتها.
- ١٨- دراسة تقارير قسم البيئة في الوحدة الاقتصادية وفي الوزارة النفط ووزارة البيئة عن نشاط الوحدة وما يسببه من تلوث .
- ١٩- التأكد من المبالغ المصروفة على الصيانة وعلى شراء الاجهزة والمعدات قد ساهمت في زيادة الانتاجية والمحافظة على البيئة .
- ٢٠- التأكد من تنفيذ العقوبات المنصوص عليها في القوانين ذات العلاقة بحق المخالفين للشروط الصحية والبيئية .
- ٢١- دراسة شكاوي المواطنين والاجراءات المتخذة بشأنها .
- ٢٢- الاطلاع على دراسات الجدوى البيئية للتأكد من الالتزام بالمحددات البيئية وان تلك الوحدات واقعة خارج التصميم الاساسي للمنطقة بما يضمن عدم تعرض المواطنين الى امراض .

٢٣- التأكد من وجود تنسيق بين الأمانة العامة وبين الوحدة الاقتصادية يحقق عدم السماح بالبناء قرب الوحدة الاقتصادية وحسب التعليمات النافذة بهذا الخصوص .

٣-١-٦ الاسكان والبلديات والاشغال العامة

- ١- دراسة ما سببته الكوارث من نزوح وهجرة وإجراءات الدولة للحد من ذلك .
- ٢- التأكد من وجود سياسات لإدارة للنفايات الصلبة والسائلة والغازية تحافظ على الصحة .
- ٣- التأكد من معالجة النفايات الصلبة اليومية قبل طمرها .
- ٤- التأكد من ان نصيب الفرد من إنتاج النفايات البلدية لا يتخطى المعدل العالمي البالغ ١.٥ كغم يوميًا .
- ٥- التأكد من مدى ملائمة تقنيات المناولة والجمع والمعالجة للنفايات الخطرة الناجمة عن الأنشطة الزراعية والصناعية والطبية .
- ٦- التأكد من ايجاد فرص عمل للمرأة الشابة .
- ٧- دراسة علاقة التوسع العمراني والصيد الجائر والملوثات بالتنوع الاحيائي .
- التأكد من توفير الحاويات وحسب المواصفات العالمية في المناطق السكنية و ان عدد مرات تفريغ الحاويات في الاسبوع يضمن عدم تراكم النفايات واضرارها بصحة الكائنات الحية .
- ٩- التأكد من توفير مواقع للطمر الصحي وحسب المواصفات الدولية .

٣-١-٧ التربية والتعليم

- ١- مقارنة معدل الالتحاق بالتعليم بالنمو السكاني .
- ٢- التأكد من المساواة بين الجنسين وتحسين صحة الامهات .
- ٣- دراسة سياسات الدولة في السلام والامان وعكس ذلك على الاهداف الانمائية .
- ٤- مقارنة فرص العمل مع تراكم راس المال البشري والعمالة والنمو الاقتصادي والحد من الفقر والاستثمار في التعليم
- ٥- مقارنة نسبة الاناث الملتحقات او المقبلات الدراسة التعليم الثانوي والجامعي ونسبة الاناث في مراحل التعليم المختلفة من اجمالي المسجلين في مختلف المراحل التعليمية .

- ٦- مقارنة نسبة الاناث الملتحقات بالتعليم الجامعي من مجموع الطلبة الجامعيين مع مساهمتها في العمالة والانتاجية ومدى مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي.
- ٧- احتساب مؤشر عدد الطلبة المتسربين من مرحلتي المتوسطة والمتجهين الى سوق العمل بسبب الفقر او الدخل المحدود.
- ٨- مقارنة نصيب الفرد من الانفاق على التعليم بعدد السكان ومع نسبة الانفاق من الناتج المحلي الاجمالي
- ٩- مقارنة مؤشر الانفاق على البحث العلمي والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي مع الدول المتقدمة والنامية والعربية وانعكاس ذلك على تحسن اداء الوحدات الاقتصادية
- ١٠- مقارنة نسبة الاناث الملتحقات او المقبلات في مراحل التعليم المختلفة من اجمالي المسجلين في مختلف المراحل التعليمية .
- ١١- دراسة تسرب المواطن من مرحلتي المتوسطة والمتجهين الى سوق العمل وربطها بـ ——— :
- أ- الفقر و الدخل المحدود .
- ب- نصيب الفرد من الانفاق على التعليم مقارنة بعدد السكان ومع نسبة الانفاق من الناتج المحلي الاجمالي .
- ج- تتناسب عدد المدارس والكليات مع حجم السكان والمساحة في المحافظات .
- ١٢- نسبة اكمال الدراسة الثانوية والابتدائية .
- ١٣- معدل الالمام بالقراءة والكتابة بين البالغين.

٨-١-٣ الصحة والبيئة

- ١- التأكد من الخدمات الصحية في المستشفيات والمراكز الصحية والعيادات من تهوية، نظافة، وغذاء وادوية.
- ٢- الاطلاع على تقارير زيارات اللجان الخاصة من وزارة الصحة والتأكد من متابعة تنفيذ لمعالجة الملاحظات وفرض العقوبات الملائمة في حالة الاستمرار في التجاوز وعدم الالتزام بالشروط الصحية .
- ٣- التأكد من بعد عن المناطق السكنية عن الوحدات الصحية وحسب الشروط المحددة بوجب التعليمات النافذة بهذا الخصوص .
- ٤- دراسة تأثير الاعانات الغذائية على القطاع الزراعي وعلى الصحة والتأكد من مساهمتها في تخفيض عدد الاصابات بمرض سوء التغذية .

- ٥- التأكد من زيادة معدلات تحصين الاطفال من خلال توفير اللقاحات وزيادة المراكز الصحية والاستراتيجيات المعتمدة في تقديم الخدمات وتوفير الخدمات للنازحين.
- ٦- التأكد من تخفيض معدل وفيات الامهات بما يضمن تحقيق الأهداف الانمائية.
- ٧- الحصول على بيانات حول تنظيم الاسرة وما يسببه من تخفيف المخاطر الصحية ورعاية الام والطفل
- ٨- التأكد من زيادة الولادات تتم تحت اشراف أخصائيين صحيين ماهرين .
- ٩- التأكد من خفض معدلات الخصوبة لدى المراهقين
- ١٠- دراسة إجراءات الدولة في الحد من هجرة الاطباء والمختصين المؤهلين.
- ١١- التأكد من خفض معدلات الحمل المبكر ومقارنة مع مخاطر الصحية للأطفال والامهات ومع مستوى تعليم المرأة .
- ١٢- مقارنة العمر المتوقع عند الولادة و معدل وفيات الرضع لكل الف مولود ومعدل وفيات الاطفال دون السن الخامسة لكل الف مولود مع معدلاتها في الدول المتقدمة والبلدان النامية و البلدان الاقل و الدول العربية و مع معدلاته المحددة في الاستراتيجيات وفي الاهداف الالفية الانمائية .
- ١٣- مقارنة انفاق القطاع العام على الصحة وانفاق القطاع الخاص على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي .
- ١٤- مقارنة نصيب الفرد من الانفاق على الصحة مع الدول المتقدمة .
- ١٥- مقارنة عدد الاطباء لكل مئة الف من السكان مع المعياري ومع متوسط للدول المتقدمة .
- ١٦- التأكد من توفير مرافق الرعاية الصحية الاولى .
- ١٧- التأكد من توفير الادوية بأسعار مناسبة يستطيع الجميع تحملها وتتناسب مع ذوي الدخل المحدود.
- ١٨- التأكد من تدابير وزارة الصحة في تحصين الاطفال البالغين سنة واحدة ضد امراض الحصبة والسل وتحسين صحة الانسان والغذاء للام والطفل ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية.
- ١٩- التأكد من توفير الماء الصالح للشرب وبشكل كافي.
- ٢٠- توفير الغذاء وتأمين الصحة السليمة.
- ٢٠- التأكد من الوقاية من الامراض المتوطنة محليا ومكافحتها.

- ٢١- مقارنة مستوى الواقع الصحي في المراكز الصحية مع عدد المراكز الصحية.
- ٢٢- التأكد من توفر نظم الالكترونية لتقديم معلومات شاملة تحقق وصول المعلومات في الوقت المناسب وبدون تأخير.
- ٢٣- التأكد من الالتزام بضوابط فتح المراكز الصحية من حيث تناسب عدد مراكز الرعاية الصحية الأولية مع عدد سكان الرقعة الجغرافية التي يخدمها المركز.
- ٢٤- التأكد من توفير الطاقة الكهربائية لضمان تشغيل كافة الاجهزة الطبية و الخدمات والصحية في مختلف مؤسسات القطاع الصحي.
- ٢٥- التأكد من عدم حدوث الانفاق الكارثي وذلك بان الانفاق على الصحة لا يساوي ولا يزيد عن ١٠% من قابلية الاسرة على الدفع.
- ٢٦- التأكد من تناسب بين عدد العاملين من الأطباء في وحدات الامومة والطفولة في المراكز الصحية وما بين عدد تلك الوحدات.
- ٢٧- التأكد من توفر الدعم المالي والسياسي الحكومي للبرامج الثقافية الخاصة بالصحة ومقارنة ما تم أنفاقه على تلك البرامج مع تحقيق الاهداف الانمائية.
- ٢٨- التأكد من الالتزام بما ورد في دليل منظمة الصحة العالمية بما يخص التلقيحات والجرعات الكاملة.
- ٢٩- التأكد من الالتزام بضوابط فتح المراكز الصحية من حيث تناسب عدد مراكز الرعاية الصحية الأولية مع عدد سكان الرقعة الجغرافية التي يخدمها المركز.
- ٣٠- التأكد من توفير الطاقة الكهربائية لضمان تشغيل كافة الاجهزة الطبية و الخدمات والصحية في مختلف مؤسسات القطاع الصحي.
- ٣١- سوء التغذية المزمن سواء العام او الحاد.
- ٣٢- الانخفاض المستوى التعليمي للأهل وللمهات.
- ٣٣- ضمان توافر الأدوية الأساسية والمستلزمات والتجهيزات الطبية الملائمة والمناسبة للأمراض واعداد المرضى.

٩-١-٣ الصناعة

- ١- حصة الاستثمار الثابت الاجمالي في الناتج المحلي الاجمالي.

- ٢- احتساب مؤشر صادرات السلع الصناعة المحلية / واردات السلع الصناعية ومقارنتها مع السنوات السابقة ومع متوسط الدول العالمية والعربية للوقف على اسباب الفروقات .
- ٣- دراسة اجراءات الدولة في الحد من الاستيراد وتشجيع الصناعة والزراعة الوطنية .
- ٤- توفير الطاقة الكهربائية والوقود اللازمة للعملية الانتاجية.
- ٥- التأكد من اعادة تدوير النفايات والاستفادة منها في ذات الصناعة او استعمالها في صناعات منتجات اخرى.
- ٦- التأكد من الاستفادة من النفايات الصناعية في توليد الطاقة.
- ٧- التأكد من معالجة النفايات الصناعية قبل التخلص منها سواء برميها في الانهار او التخلص منها في الطمر الصحي .
- ٨- التأكد من النفايات الصناعية المعالجة مطابقة للحدود المسموح بها قبل التخلص منها .
- ٩- التأكد من اجراءات بيع النفايات الصناعية على وفق قوانين بيع وإيجار اموال الدولة وان ايرادات البيع قد ثبتت في الحسابات المختصة .
- ١٠- التأكد من التزام الوحدات الاقتصادية بالحدود المسموح بها من الانبعاثات الغازية وعدم تجاوزها .
- ١١- التأكد من اعتماد الوحدات الصناعية التكنولوجية والمواد الصديقة للبيئة.
- ١٢- التأكد من اتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على السلامة المهنية للعاملين .
- ١٣- التأكد من تنفيذ العقوبات المفروضة على الوحدات الاقتصادية التي لم تلتزم بالمحددات البيئية والتأكد من قيام الجهات المعنية بالبيئة بزيارات الميدانية للمعامل واعداد تقرير بذلك .
- ١٤- دراسة تقارير الجهات المعنية بالبيئة ومتابعتها
- ١٥- مقارنة النسب الفعلية مع النسب المسموح بها للملوثات بموجب القوانين والتعليمات مع الدول المتقدمة والعربية .
- ١٦- عدد حوادث التي سببها الإهمال الوظيفي ومقارنتها مع الوسائل والانفاق على التوعية بالأضرار التي تسببها نشاط الوحدات الاقتصادية .

٢-٣- المؤشرات المؤسسية

ان المؤشرات المؤسسية يمكن تطبيقها على كافة القطاعات وكالاتي :

١-٢-٣- استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة

- ١- التأكد من استراتيجية قد اعدت من قبل لجان متخصصة ولها خبره واطلاع بالتجارب الدولية والعربية وفي الوقت المناسب وتم الاخذ بعين الاعتبار الظروف السياسية والاقتصادية والامنية فضلا عن الموارد المتاحة وحالات الطوارئ.
- ٢- ان يتم مقارنة التنفيذ الفعلي مع الخطط التي تتضمنها الاستراتيجية وبصورة دورية ومن قبل جهات متخصصة للوقوف على اسباب الانحرافات ومعالجتها حال حدوثها .
- ٣- التأكد من الاستراتيجية تتضمن كافة الانشطة فضلا عن خطط لـ (الطوارئ والكوارث الطبيعية و الحوادث ومحاربة الفساد والجرائم).

٣-٢-٢- تنفيذ الاتفاقيات الدولية المبرمة

- ١- التأكد من الالتزام بالاتفاقيات الدولية المصادق عليها من جمهورية العراق وذات العلاقة بالصناعة والمتمثلة بالاتي :
 - أ- اتفاقية المساواة في الاجور رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥١.
 - ب- اتفاقية منع التمييز في العمل وشغل الوظائف (١٠٠) لسنة ١٩٥٨.
 - ج- انضم العراق الى هذه الاتفاقية في عام ١٩٥٩ والتي تضمنت حق المساواة في الاجر عند تماثل قيمة العمل.
 - د- اتفاقية العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بموجب قرار الجمعية العامة (١٦) كانون الاول/ كانون الثاني ١٩٦٦ ،انضم العراق الى هذه الاتفاقية في عام ١٩٧١.
 - هـ- بقمع ومعاقبة جريمة الفصل العنصري لسنة ١٩٧٣ انضم ١٩٧٥.
 - و- اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة لسنة ١٩٧٩ انضم ١٩٨٦ حقوق الطفل لسنة ١٩٨٩ انضم ١٩٩٤.
 - ز- اتفاقية الاغذية الدولية التابعة للأمم المتحدة الموقعة بين وزارة الهجرة والمهجرين ورئيس المفوضية السامية لشؤون اللاجئين انظم ١٩٩٤.
 - ح- استراتيجية الرعاية المتكاملة حول امراض الطفولة إذ بدا العمل بهذه الاستراتيجية عام ٢٠٠٤

ط- اتفاقية الامم المتحدة الاطارية لتغيير المناخ وبروتوكول كيتو الملحق بها .استنادا لقانون (٧) لسنة ٢٠٠٨ انضم العراق الى اتفاقية الامم المتحدة الاطارية لتغيير المناخ والمبرمة في نيويورك في ١٩٩٢/ والتي دخلت حيز التنفيذ في سنة ١٩٩٤ وبروتوكول كيتو الملحق بها والمبرم في ١٩٩٧ والذي دخل حيز التنفيذ في ٢٠٠٥.

ي- اتفاقية حقوق الاشخاص وذوي الاعاقة : اعتمدت هذه الاتفاقية في تاريخ ٢٠٠٦/١٢/١٣ في مقر الامم المتحدة في نيويورك انضم العراق الى الاتفاقية في عام ٢٠١٢ بموجب قانون (١٦) ونشر في الوقائع العراقية . وتضمنت هذه الاتفاقية بان ينظم حقوق المعاقين الصحية والاجتماعية والثقافية وبكل درجات الاعاقة ولكلا الجنسين بما يضمن كفالة الدولة .

ك- الاتفاقية البيئية, بازل بشأن التحكم في نقل وتداول النفايات الخطرة عبر الحدود - التنوع الاحيائي - رام سار : تمت مصادقة مجلس النواب وتم نشر قانون الانضمام في الوقائع العراقية وتاريخ التوقيع في ٢٠٠٧/١٢/٦ .

ل- اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد ٢٠٠٧.

م- اتفاقية حقوق الطفل في عام ١٩٨٩ انضم العراق الى الاتفاقية بتاريخ ٢٠٠٩/١/١٩ .

و- اتفاقية التنوع البيولوجي في عام ١٩٩٣ انضم العراق الى هذه الاتفاقية بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/٢٦ .

ن- اتفاقية منظمة الصحة العالمية الاطارية بشأن مكافحة التدخين في ٢٠٠٣ انضم العراق الى الاتفاقية في تاريخ ٢٠٠٩/٩/٢٨ .

ش- اتفاقية الامم المتحدة الاطارية لمكافحة التصحر ٢٠٠٩.

ع- مشروع تجهيز المياه الطارئ لسنة ٢٠٠٨ انضم ٢٠١١ .

ف- اتفاق تعاون بين العراق ومنظمة الدولية للهجرة انضم ٢٠١١.

ص- اتفاقية فينا وبروتوكول مونتريال لحماية طبقة الاوزون انضم ٢٠١١.

س- اتفاقية حقوق الاشخاص وذوي الاعاقة انضم ٢٠١٢.

٣-٢-٣- البحث والتطوير

- ١- التأكد من استخدام تكنولوجيا الاتصالات (الانترنت) في انجاز المعاملات .
- ٢- التأكد من استخدام الحاسبات الالكترونية في انجاز الاعمال .
- ٣- التأكد من اعتماد البحوث العلمية والتطبيقية في تطوير الانتاج .
- ٤- التأكد من مساهمة البحوث المنجزة وقيد الانجاز في حل المشاكل القطاعية المختلفة .
- ٥- احتساب مؤشر الانفاق على البحث والتطوير في كل قطاع كنسبة الناتج المحلي الاجمالي مقارنة الانفاق على البحوث والتطوير والدورات مع الانتاجية .

٣-٢-٤ الكوارث والحروب

- ١- مقارنة عدد ضحايا ومصابي الكوارث مع السنوات السابقة ومع استراتيجية الدولة في الحفاظ على الامن.
- ٢- مقارنة الانفاق لعوائل الضحايا مع عدد الضحايا .
- ٣- مقارنة الانفاق على الحفاظ على البيئة من الامراض المعدية مع عدد الاصابات خلال مدة معينة .
- ٤- مقارنة الانفاق على تشييد السدود والصرف الصحي والمناطق المتعرضة للفيضانات من جراء الامطار.
- ٥- مقارنة المبالغ المنفقة على عقود الاسلحة ووسائل الحماية والامن مع عدد الضحايا والمصابين بحوادث التفجيرات .
- ٦- تدقيق عقود وزارة الدفاع والداخلية بكافة الامور (المبلغ والمواصفات وصلاحيات الاستخدام والمنشأ وتاريخ التسليم والكمية واي امر اخرى ضرورية).
- ٧- مقارنة نسبة السكان الذين يعيشون في مناطق المعرضة للخطر مع نسبة السكان الذين يعيشون في مناطق امنه ومع السنوات السابقة، مقارنة الخسائر البشرية والاقتصادية الناجمة من الكوارث الطبيعية مع استراتيجية الدولة.

المحور الرابع (الاستنتاجات والتوصيات)

٤-١- الاستنتاجات

- ١- عدم وجود برنامج تدقيق لدى ديوان الرقابة المالية الاتحادي والجهات الخاضعة لرقابته يتضمن اجراءات لتحقيق التنمية المستدامة.
- ٢- ان مؤشرات التنمية المستدامة وفقا لا بعادها متداخلة مع كافة الانشطة لمختلف القطاعات.
- ٣- ان قياس التقدم أو الاخفاق في تحقيق مؤشرات التنمية المستدامة في الوقت المناسب يؤدي الى الحفاظ على حاجات الاجيال الحالية والمستقبلية .

٢-٤ - التوصيات

- ١- ضرورة تبني الجهات الرقابية برنامج التدقيق المقترح وتطبيقه على الوحدات الاقتصادية .
- ٢- يتم الربط بين مؤشرات التنمية المستدامة وفقا لا بعادها من اجل تطوير استراتيجية الدولة في تحقيق التنمية المستدامة فمثلا مستوى التعلم يؤثر على مؤشرات الفقر ومؤشرات الصحة ومؤشر الإنتاجية ومؤشر النمو السكاني .
- ٣- ضرورة وجود جهة رقابية في كل وحدة اقتصادية وعلى مستوى كل قطاع من قطاعات الدولة .
- ٤- ان يتم تدريب الجهات الرقابية واطلاعهم على تجارب الدول فيما يخص الرقابة على التنمية المستدامة.

المصادر

الوثائق

١. الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو + ٢٠, المستقبل الذي نصبو اليه في ريو دي جانيرو, البرازيل, ٢٠١٢.
٢. المعايير الدولية للاجهزة العليا للرقابة والمحاسبة، معيار ٥١٣٠ بعنوان التنمية المستدامة دور الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، الصادر عن مجموعة العمل المعنية بالرقابة البيئية التابعة للانتوساي، ترجمة ديوان المحاسبة في الاردن, ٢٠٠٤.
٣. المعايير الدولية للاجهزة العليا للرقابة والمحاسبة، معيار اساي ٣١٠٠، بعنوان ارشادات رقابة الاداء مبادئ رئيسية رقابة اداء مستدامة وملحقه رقم ٣١٠٠، الصادر عن مجموعة العمل المعنية بالرقابة البيئية التابعة للانتوساي, ٢٠٠٤.

الكتب

- ١- مصطفى، عبد اللطيف وسانية عبد الرحمن، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الاولى، لبنان، بيروت، ٢٠١٤ .
- ٢- الهيتي، نوزاد عبد الرحمن والمهندي، حسن ابراهيم و ابراهيم عيسى جمعة، اقتصاديات البيئة، دار المناهج، عمان ، ٢٠١٠.

المصادر الاجنبية

- 1- Afgan, Naim H, & Bogdan, Zeljko & DuiC, Neven & GuzoviC, Zvonimir, sustainable development OF energy, Water and Environment systems, Published by World Scientific Publishing Co. Pte. Ltd. USA office: 27 Warren Street, Suite 401-402, Hackensack ,Proceedings of the 3rd Dubrovnik Conference Dubrovnik, Croatia 5 - 10 June 2005.
- 2- **Asefa, Sisay, The Economics of Sustainable Development, the United States of America**, Library of Congress Cataloging-in-Publication, 2005.
- 3- Harris, J., M., Basic Principles of Sustainable Development, DEVELOPMENT AND environment institute working paper, 2000.
- 4- **Simma & Hossain**, International Law and Sustainable Development Principles and Practice, MARTINUS NIJHOFF PUBLISHERS LEIDEN / BOSTON, 2004

